

في المناقشة التالية، سنحاول إظهار أنفسنا في الأشهر القادمة وذلك من أجل تحديد ما يمكن أن يحدث لتونس ومؤسساتها وسكانها نتيجة للأزمة الصحية التي تؤثر حالياً على العالم بأسره. ومع ذلك، وقيل الوصول إلى التوقعات، يجب إجراء تقييم للوضع المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تقديم الإطار المفاهيمي الذي سيتم فيه وضع السيناريوهات المقترحة المختلفة.

يعتمد فن الاستبصار على التوازن الدقيق بين الحاجة إلى معرفة حالة ما ينظر إليه المرء للمستقبل، والاتجاهات القوية التي يبدو بأنها أخذة في الظهور والإشارات الضعيفة التي يجب أن يتمكن المرء من التمييز بينها وذلك في التدفق المستمر للمعلومات. ويقترح هذا النظام رسم سيناريوهات محتملة لتطور الوضع من خلال دمج تلك العناصر. إن الهدف من هذا التمرين الفكري هو تقديم أداة لتصور الاحتمالات والسماح للقراء بالتنقل داخل تلك الاحتمالات.

وفي شهر آذار / مارس 2020، حصلت تونس للتو على حكومة جديدة بعد عام انتخابي أدى عملياً إلى إغلاق البلاد بأكملها تقريباً. وبالتالي، تجد الحكومة الجديدة نفسها في وضع دقيق وحساس حيث يتعين عليها أن تتعلم كيفية التحكم في إدارة الدولة (وهي ممارسة معقدة بما فيه الكفاية في حد ذاتها) وذلك في مواجهة أزمة الجائحة العالمية. إن جميع ذلك يسير على رقعة شطرنج سياسية مكونة من ثلاثة لاعبين حيث يكون ميزان القوة معقداً على أقل تقدير.

إن الوضع الاقتصادي في البلاد أليم؛ فقد فشلت السنوات الأربع الماضية في معالجة مشكلة الاقتصاد غير القانوني وغير الرسمي ومسألة تهريب البضاعة المهربة. ويُمثل القطاع، وفقاً لدراسات مختلفة أجراها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما بين 30٪ و 45٪ من الاقتصاد (عام 2014 و 2016). وقد أدى هذا الأمر إلى خلق اختلال متنامي بين أولئك الذين يدفعون ضرائبهم، التي يزداد عبئها في الوقت الذي ينمو فيه القطاع غير الرسمي. ومع ذلك، كيف يمكننا التخلص من هذا الاقتصاد، الذي يُعتبر بمثابة الإمكانية الوحيدة لمناطق معينة لتقديم العمل وخلق الثروة؟ على أية حال، كيف يمكن أن نعارض قوة المال غير الموجودة؟

إن التكلفة المرتفعة للمعيشة، والزيادات في أسعار الطاقة وعدم التوازن في ميزانية الدولة والديون الدولية التي تم التعاقد عليها على مدى السنوات العشر الماضية، والتي يجب أن يتم البدء في سدادها الآن، بالإضافة إلى الخدمة المدنية التي عفا عليها الزمن تماماً، والمنفصلة عن الواقع دون أي مفهوم عن الخدمة العامة، والتي عملت على مدى عقود عديدة على تخفيف الأزمة الاجتماعية التي تشتعل باستمرار في هذا البلد الذي تزداد فيه أعداد الخريجين العاطلين عن العمل واحداً تلو الآخر: هذا هو السياق الاقتصادي الذي يجب على كل حكومة جديدة التعامل معه.

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، وبصرف النظر عن الشعور العام بين السكان بأنه قد تم التخلي عنهم من قبل النظام الذي باع فكرة أن يكون نظاماً جديراً بالاستحقاق مع تقديم حماية اجتماعية قوية دون أية وسائل للقيام بذلك، فهناك تراجع متزايد إلى القطاع المحلي والمحلي الصغير (الذي كان موجوداً منذ فترة طويلة، ولكن مع ذلك عفا عليه الزمن في القومية التي تلقت ضربة وانتكاسة منذ الثورة). وإن الذي يسود من الآن فصاعداً لم يعد النضال الاجتماعي أو المثالية المشتركة، بل نضال المطالب القطاعية والمصالح الخاصة والشركات. وبعبارة أخرى، كل إنسان لنفسه والله للجميع. وقد انهارت مجموعة أدوات التحكم في النظام السياسي الديكتاتوري، التي كانت قائمة على شبكة إقليمية واقتصادية واجتماعية كاملة، وإن كل من نجا من هذا النظام (نقابة أصحاب العمل والمركز النقابي، إلخ) هو في مرحلة البقاء على قيد الحياة من أجل الذات وفي مفاوضات داخلية من أجل الحفاظ على مسألة البقاء بشكل مركزي ... وبعبارة أخرى، فإن السيطرة الاجتماعية من قبل السياسات المؤسسية هي قريبة من الصفر.

إن هذا هو السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الكلي عند نقطة بداية هذه الأزمة الصحية.

ومن هناك، دعونا نُضيف الأزمة الصحية القادمة وبأن لدينا كل سبب للاعتقاد بأنها ستضرب السكان التونسيين بطريقة عنيفة وغير متوقعة إلى حد ما في الأسابيع المقبلة، ودعونا نفكر في ما الذي يمكن أن يحدث. إن نقطة البداية لهذه السيناريوهات هي الحالة التالية:

إن عدد الاختبارات لمعرفة عدد الأشخاص المصابين بفايروس كورونا (كوفيد-19) هي أقل بكثير مما كان يجب القيام به، والعدد الفعلي للحالات هو أعلى بكثير من الرقم الذي أعلنت عنه السلطات، وستحدث نزوة في عدد الاصابات في غضون الأسبوعين المقبلين، الأمر الذي سيؤدي إلى تشبع المستشفيات والعيادات المطلوبة وعدم القدرة على استيعاب الطلب على أسرة الإنعاش.

ومن هناك، يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات.

لا يتم فعل أي شيء من الناحية النفسية من أجل إعداد السكان لما سيحدث. لا يوجد حل يتم تنفيذه على المستوى الوطني (إنشاء مستشفيات ميدانية عسكرية في المناطق التي تنفقر إلى المعدات الكافية والعاملين بالمستشفيات) وبالإشتراك مع حلفاء تونس (طلب دعم أكبر بكثير من ذلك الذي طلب من الصين، وطلب مساعدة ثنائية ملموسة من الدول الصديقة التي تدير الأزمة والتي ليست في حالة طوارئ، وما إلى ذلك). إن الحالات تتزايد بسرعة، وأسرة الإنعاش تمتلئ بسرعة. يجب أن يتم اتخاذ خيارات جذرية، وهناك العديد من المرضى يرفضون العناية بسبب نقص معدات المستشفيات المحلية أو نقص المساحة في تلك المعدات. أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على السكان الأكثر هشاشة في البلاد، والذين تم وضعهم في حالة حرجة من التبعية تجاه الدولة وما يمكن اعتباره بأنها صدقة.

إن حالة اليأس وغياب التحضير النفسي للسكان الذين يعتبر استيئاهم تجاه الدولة ومؤسساتها بأنه أمر طبيعي للتمرد بالفعل، يؤديان إلى تفاقم الأزمة الصحية التي تطغى بالفعل على القدرات الإدارية للدولة المُنهكة والحكومة التي تم تعيينها مؤخراً والتي تُعاني من شروخ بسبب توازن القوى الذي لا يترك لها أي مساحة كافية لإدارة الأزمة. يمكن أن تتراوح أنشطة المتمردين تلك من أعمال الشغب إلى نهب مؤسسات الدولة وحتى اقتحام المستشفيات والعيادات من أجل الحصول بقوة على الرعاية اللازمة لأحبائهم المصابين بأمراض خطيرة. وقد تؤدي أيضاً إلى نهب مستودعات الأغذية والمؤسسات المالية.

ومن ناحية أخرى، من الممكن بأن تستغل الأطراف المختلفة وراء الاقتصاد الموازي تلك الفرص لتزيد من حالة الفوضى ولأن يكونوا هم المحرّضين على السرقات والنهب من أجل دمجها في أعمالهم لاحقاً.

وإذا ما اشتدت تلك النتيجة والأزمة الصحية نتيجة للفوضى العامة وإذا لم يتم استعادة النظام، فمن المحتمل بأن يضطر الجيش إلى الدخول في مواجهة مع المحرّضين، وهذا يمكن أن يؤدي فقط إلى تفاقم الصراعات. وقد يؤدي ذلك إلى خطر الانفصال و / أو إعلان حالة الطوارئ التي سيصبح الجيش فيها أكثر انخراطاً في اللعبة السياسية.

ومن أجل تجنب مثل هذا التدفق الزائد، يجب على الحكومة الآن أن تبدأ في حملة توعية تهدف إلى إعداد الرأي العام وسكان البلاد للأسوأ (دون الاختباء وراء خطاب السيطرة الذي سيؤدي فقط إلى جعل الأمور أسوأ إذا ما خرجت الأمور عن السيطرة). ويجب تجنب الذعر بالتأكيد، لكن ذلك سيكون أفضل قبل أن تبدأ الأزمة الصحية عندما تكون جميع القوى في البلاد غارقة بالفعل في إدارة مثل هذه الأزمة الصحية.

ويجب التفكير في وضع آليات للدعم الاقتصادي والغذائي لأكثر الدول هشاشة من الناحية الاقتصادية وبأقل قدر ممكن من الخسائر، وذلك لأن المستفيدين في الغالب، يعملون ولديهم وظائف في العادة ولا يتوسلون. إن الأزمة الصحية هي التي وضعتهم في هذه الحالة، وإن أولئك الذين يزودونهم بالمعونة الاقتصادية والغذائية والدعم يجب تدريبهم على أن لا يحتقروهم.

ويجب تمكين المسؤولين المحليين والإقليميين (السلطات العامة ولكن أيضاً القطاع الخاص ورجال الأعمال والجمعيات) ودمجهم في الآليات حتى يكونوا شاملين قدر الإمكان.

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري جداً أن يتم إنشاء آليات وساطة بين الجيش والسكان، حيث سيتم نشر الانقسامات من أجل إقامة حوار الآن وضمان أن يتم الحفاظ على الصورة الإيجابية للجيش في تلك الأوقات الصعبة.

وأخيراً، يجب على الدولة وبلا هوادة ودون إبطاء قمع أي سلوك من العصيان المدني و / أو عدم احترام الطبيعة النموذجية للخدمة المدنية في صفوفها. إن أي تسامح مع السلوك الذي يتجاهل الخدمة العامة وأي تسامح مع السلوك الذي لا يحترم النزاهة وحقيقة أن الخدمة العامة موجودة من أجل خدمة المواطنين ستؤدي فقط إلى المزيد من اللامبالاة والعصيان المدني بين المواطنين، الأمر الذي سيؤدي بالنهاية إلى الانهيار.

(2) سيناريو البقاء:

لقد تم توقّع الأزمة الصحية إلى أقصى حد. وإن الإعداد النفسي يجري تنسيقه على الصعيد الوطني. إن المواطنون مستعدون لمواجهة المحاكمات التي تنتظرهم. ويجري حشد المساعدات الدولية بذكاء ويجب أن تتناسب مع الأزمة الصحية، ويجري أيضاً تجميع معدات المستشفيات والعاملين الطبيين والموارد في الوقت المناسب وذلك من أجل استيعاب صدمة الأزمة الصحية مع حد مقبول من الضرر النفسي. ويتم وضع آليات الدعم الغذائي والاقتصادي في ظروف مقبولة وبطريقة كريمة.

وبمجرد انتهاء الأزمة، فسوف تتجاوز تونس تلك المحنة من خلال نزاهتها. وستكون الأزمة الاقتصادية العالمية التي ستتعقب هذه الأزمة الصحية بمثابة تحدي رهيب للبلاد، التي ستجد صعوبة في التعافي منها.

(3) سيناريو كايروس ، واحد من الفرص:

في هذه الفرضية، من المفترض بأن الحد الأدنى الموصوف في التوصيات لتجنب أسوأ سيناريو وفي التوصيات لتحقيق سيناريو البقاء قد تم تحقيقه. ويتمثل التحدي في هذا السيناريو في جعل الناس يشعرون بأنه وعلى الرغم من التهديد الرهيب الذي يواجه بلدنا، فإن هذه الأزمة هي فرصة كبيرة (مثل معظم الأزمات) لتسريع التحولات التي تحتاجها البلاد لدخول القرن الحادي والعشرين.

وخلال الأزمة الصحية، يمكن للمسؤولين الحكوميين الذي تم تعيينهم مؤخراً إجراء تبسيط كبير لإدارتهم (حيث أصبح التدقيق الحقيقي ممكناً) ويمكن أن تحدث الرقمنة أخيراً في الإدارة وفي جميع الخدمات العامة التي كانت مقصورة حتى يومنا هذا على الورق والوجود الفعلي للمواطنين. وأخيراً، يمكن إنهاء التوقيع المصدق عليه وجميع الإجراءات الإدارية القديمة في النهاية من أجل منع البلاد من العرق بسبب الاحتواء والحجر.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي ستليها، فإن المسألة تتعلق بنجاة الاقتصاد في البلاد من أجل تحديد أولويات الفاعلين الاقتصاديين الذين هم جزء من الاقتصاد الرقمي وآليات تحرير العملة وتعزيزها، مع إمكانية أن يتمكن جميع التونسيون من الدفع عبر الإنترنت. ويتم استخدام فترة الحجز تلك كفرصة من أجل عمل تدريب رقمي على القنوات الوطنية، وذلك في الوقت الذي يكون فيه المواطنون محتجزون في منازلهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية إنشاء آليات الدعم الاقتصادي في حالات الطوارئ يمكن أن توفر أيضاً فرصة لتقليل الفجوة بين الاقتصادات غير الرسمية والاقتصاد الرسمي من خلال رفع الوعي ومن خلال الاستعانة بمصادر خارجية لآليات الدعم تلك لمنظمات المجتمع المدني التي يتمثل عملها الأساسي في توفير المعرفة المالية للسكان الضعفاء ولقيادة هؤلاء السكان نحو الاقتصاد الرسمي.

.....

وإن تلك السيناريوهات هي مجرد سيناريوهات ... فقد يحدث أي شيء في هذا الوقت. يأمل مؤلف هذا الملخص بأن يكون مخططاً في رؤيته ... ولسوء الحظ، يبدو جميع الخبراء الذين يعرفون كيفية التعامل مع الأرقام وأدوات التنبؤ، مقتنعين بأن الفرضية الموصوفة هنا هي التي ستحدث بالفعل.

إن هذا النص وتلك الفرضيات موجودين فقط لمساعدتنا على فهم الواقع والتأثير عليه.